الفصل 09

تعاون العراق مع التحقيق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر

الجزء الثاني

بعد الحادي عشر من سبتمبر تحرك كل شيء بأقصى سرعة، وتحقق تقدم سريع في مختلف قنوات الحوار مع العراق؛ ففي الأشهر الأُولى التي تلت الهجوم، بدا أنَّ الحادي عشر من سبتمبر قد يصبح حافزًا لخير عميم، فإذا كان تجنب الحرب في أفغانستان أمرًا متعذِّرًا، فإنَّ مخزونًا كاملًا من خيارات السلام موجود في العراق، في الوقت نفسه، كانت مشروعاتي في مرحلة التنفيذ التي تستغرق عامًا كاملًا، وكنا نوشك أن نصل إلى خط النهاية.

التفتيش عن الأسلحة

رحَّب سفير العراق في الأمم المتحدة الدكتور سعيد حسن رسميًّا بعودة مفتشي الأسلحة إلى بغداد، بدءًا بشهر نوفمبر من عام 2000م [174]. وبالرغم من ذلك، فقد تَبيَّن وجود انفصام بين اهتمامات الطرفين.

أصرت وكالة الاستخبارات الأمريكية على وجوب موافقة العراق على التفتيش عن الأسلحة من دون شروط. كان الخطاب الأمريكي واضحًا، وهو يعني (الاستسلام غير المشروط)، وأنَّ على العراق أن يُعِد شعبه لأقصى معايير الامتثال في تاريخ التحقُّق من نزع السلاح، والالتزام بأقصى درجات الشفافية والسرعة في فتح المواقع أمام المفتشين.

طالبت الولايات المتحدة أيضًا بحق مقابلة العلماء وحدهم، من دون حضور أي مسؤولين عراقيين، وهو طلب جعل العلماء العراقيين يخشون أن تلجأ واشنطن إلى تحوير كلماتهم لاستغلالها في وسائل الإعلام، فمن الواضح أنَّ علاقة الشك وسوء الظن كانت عميقةً بين الطرفين، وقد تحدثت التقارير عن ذلك بإسهاب.

على الجانب العراقي، كانت الاهتمامات مختلفةً إلى حدٍّ كبير؛ فقد رحَّب الدبلوماسيون العراقيون بعمليات التفتيش منذ نهاية إدارة الرئيس كلينتون، قبل عامين من بدئها، ولكنَّهم تساءلوا عما سيحدث لاحقًا، بعد أن تكون الولايات المتحدة وبريطانيا قد فشلتا في اكتشاف أي مخابئ للأسلحة، أو أي مرافق لإنتاجها في أي من مواقع التفتيش.

ومن الأسئلة التي تبادرت إلى أذهانهم: ما الضمانات التي تحفظ حق العراق وسيادته، وتجعل الولايات المتحدة تعتمد صحة النتائج بعد التحقُّق من خلوه من أسلحة الدمار الشامل؟ كيف سيكون رد فعل الولايات المتحدة وبريطانيا حين يتبيَّن أنَّ خرافة الأسلحة كانت وهمًا هستيريًّا؟ كان العراق يعرف مدى الغرور والكبرياء لدى الطرف الآخر، ويعرف أنَّ بريطانيا وأمريكا راهنتا كثيرًا على نتائج التحقيق، خاصةً بعدما دقت الولايات المتحدة صدرها، وأعلنت أمام العالم أنَّ العراق يحتفظ بمخابئ للأسلحة غير المشروعة؛ لذلك كان على الإدارة الأمريكية أن تُتقد ماء وجهها بطريقة أو بأخرى حين يُثبت أنَّ نظريتها كانت غير صحيحة ألبتة. قضى الدبلوماسيون العراقيون وقتًا طويلًا في مناقشة كيفية إنقاذ العمالقة المحاصرين من مأزقهم؛ ما أقنعني أنَّ العراق لا يملك أي أسلحة دمار شامل، لقد كان العراق قلقًا بخصوص كيفية تعامل لندن وواشنطن مع حرج الهزيمة، كان هذا الموقف العراقي يعني الكثير.

يوجد شيء آخر هو أنَّ الدبلوماسيين العراقيين أكدوا، بدءًا بشهر نوفمبر من عام 2000م، في أثناء عملية فرز الأصوات في الانتخابات الرئاسية بولاية فلوريدا، أنَّ عملية التفتيش عن الأسلحة ستُستأنف في غضون أسابيع قليلة. وبينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تنتقدان العراق علنًا، وتتهمانه بعرقلة وصول المفتشين إلى المواقع، ترك العراق الباب مفتوحًا على مصراعيه في مفاوضات القناة الخلفية، وكان حريصًا على القيام بدور المضيف الودود، وعلى معاملة المفتشين معاملة جيدة، في حين تشبَّثت الولايات المتحدة بموقفها وشروطها، كان هذا اعترافًا صريحًا بأنَّ واشنطن ولندن كانتا تدركان أنَّ نتائج التفتيش ستحرج الغرب.

وفوق هذا كله، أوضح العراق أنَّه يريد أن يكسب أصدقاء لا أعداء، كان شركاء العراق التجاريون جميعًا متحمسين لبدء تنفيذ عقود إعادة الإعمار، وقد وجَّهوا إلى العراق إنذارًا نهائيًّا أنَّهم لن يبادروا إلى التنفيذ إلا بعد قبوله عملية التفتيش. كان هؤلاء الشركاء يكرهون العقوبات أيضًا، ويأملون فتح صفحة جديدة من علاقات الصداقة مع العراق، ولكن لم يكن أمامهم أي خيارات لتجاوز عملية التفتيش عن الأسلحة.

وهكذا، فقد أكد العراق للبيت الأبيض ووكالة الاستخبارات الأمريكية – مرارًا وتكرارًا– أنَّه يُرحِّب بعودة المفتشين لاستكمال مهمتهم؛ كان هذا الموقف مناقضًا لما قالته واشنطن للمجتمع الدولي.

التعاون في الحرب العالمية على الإرهاب

كان التناقض الآخر الكبير هو ما سُمي يومها (عدم التعاون) مع السياسة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ ما يوحي أنَّ العراق ملتزم بنوع من الفلسفة الإرهابية، كان العراق طوال تسعينيات القرن الماضي من أفضل مصادر واشنطن في مكافحة الإرهاب، وقد وُجدت القناة الخلفية أولًا وأخيرًا لتكون بوابة خلفية لتلقي المعلومات الاستخباراتية، وكان العراق مستعدًّا دائمًا للتعاون بصرف النظر عن العقوبات.

كان دعم العراق لمكافحة الإرهاب نابعًا من هويته العلمانية، وتصميمه على فرض سيطرة محكمة على الأصوليين المتطرفين داخل حدوده، وكان العراق يكره ما يتردد عن استعداده المزعوم لتوفير ملجأ للإرهابيين، وكان صدام حسين يود لو أنَّه يستطيع اعتقال الجهاديين الشباب كافةً حتى يتعفَّنوا داخل السجون. وفيما يخص هذا الشأن تحديدًا، فقد كانت توجد أشياء مشتركة بين صدام حسين ونائب الرئيس الأسبق ديك تشيني.

أود التذكير هنا أنَّ صدام حسين قَصَرَ تعريف (الإرهاب) على أعمال العنف والتخريب الرامية إلى تعطيل المؤسسات السياسية أو التجارية، ولم يكن يرى في العمليات التحررية تهديدًا إرهابيًّا، مثل النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، لم يكن العراق أيضًا يتقاسم

المعلومات الاستخباراتية عن شهداء الحرية، بل على العكس من ذلك، كان هؤلاء الجهاديون يحظون بحماية خاصة، ودعم مالي من الحكومة العراقية لم يتوقف طوال تلك السنوات.

لذا، كان على واشنطن أن تُفكِّر مَليًّا بالتزام العراق بإيديولوجية التحرير قبل إرسال الجنود الأمريكيين إليه؛ لأنَّ محاربة المحتل الكافر هي من أصل الدين، لكنَّ صدام حسين كان ينظر بارتياب شديد للمتعصبين دينيًّا المستعدين لارتكاب أعمال عنف باسم الإسلام ضد الحكومات العربية، كان هؤلاء يأتون إلى العراق متحمسين لمقاتلة الولايات المتحدة أو السعودية (في الأغلب)، ومتوقعين أن يحظوا بتعاطف عراقي، ولكنَّ العراق كان يلقي القبض عليهم، ويطردهم إلى خارج البلاد، وفي الحقيقة، فإنَّ العقوبات كانت جاذبةً لتلك المجموعات على حساب منطقة الخليج.

لقد كان صدام حسين يكرههم أكثر منا، وكان الدبلوماسيون العراقيون يقولون لنا: «أنتم لا تريدونهم في بلادكم، فلماذا نسمح لهم بدخول بلدنا؟» وإذا اكتشفنا جهاديين يريدون مهاجمة المصالح السعودية، فهل تعتقدون أنَّنا نستطيع اعتقالهم؟ لا، إنَّنا نود حماية السعوديين، ولكنَّ المجتمع الدولي لا يسمح لنا بذلك أبدًا. إنَّهم لن يغفروا لنا ذلك أبدًا! فماذا يمكننا أن نفعل؟

تكمن المشكلة هنا في أنَّ الحكومة العراقية كانت محقةً؛ فقد كان الجهاديون الشباب يعرفون أنَّ خيارات هذه الحكومة محدودة لوقف تدفقهم، وهكذا فقد كانوا يأتون زائرين، ويظلون هادئين أشهرًا قليلةً حتى لا يعود بمقدورهم الانتظار أكثر من ذلك، فيظهرون للعلن، ويصطدمون مع السلطات العراقية التي تُسارع إلى ترحيلهم خارج البلاد.

الترحيل هو الخيار الوحيد

في ظل هذا الواقع، حظي طلبنا بإرسال فريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي أو الإنتربول إلى بغداد بموافقة سريعة بعد الهجوم على المدمرة كول في شهر أكتوبر من عام 2000م، وقد تردد العراق بعض الوقت في تأكيد ما قاله فريق مكتب التحقيقات الفيدرالي من أنَّ إرهابيًّا سيصل من سوريا أو الأردن أو لبنان، وليس من النجف أو الموصل. في هذه الأثناء، أصر

المسؤولون العراقيون على أنَّ العراق كان مجرد نقطة عبور لهؤلاء الإرهابيين. لقد خشي صدام حسين أن تنتقل إلى بلده عدوى تعصُّبهم، فطردهم خارج العراق.

وافق العراق على استقبال الفريق الأمني الأمريكي في شهر فبراير عام 2001م؛ أي قبل تسعة أشهر من هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ولكن، كان لا بُدَّ من إعادة تفعيل الاتفاق بعد الهجمات، وكانت بغداد تخشى أن يُفهم أي تقاسم للمعلومات الاستخباراتية مع واشنطن على أنَّه اعتراف بالذنب، لا تعاون إيجابي كما هو الحال مع مصر والأردن وباكستان [175]. أراد العراق أن يُعامل باحترام مثل أي دولة أخرى تُسهم في حل هذه المشكلة، لقد كان خوف العراقيين منطقيًّا.

ولكن ونظرًا إلى تاريخ العراق في مسألة التعاون؛ فقد كان إقناعهم أمرًا سهلًا؛ لذا قررت تأجيل مناقشة موضوع فريق العمل إلى أن نتفق عليه [176]. ولا شك في أنَّه كان عملًا جادًّا؛ فقد افترضنا جميعًا أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي سيرسل أفضل عملائه للبحث عن الإرهابيين المختبئين في العراق، وسيكون لهؤلاء العملاء الحق في إجراء مقابلات وتحقيقات مع الإرهابيين المشتبه بهم واعتقالهم، وكان هذا هو أصل الفكرة.

لا أُنكِر أنَّ كشف العراق عن امتلاكه وثائق تُثبِت وجود علاقة شرق أوسطية بتفجير مدينة أوكلاهوما قد أصابني بالذهول، لقد حدث التفجير في شهر إبريل عام 1995م، قبل زيارتي الأُولى للسفارة العراقية بستة عشر شهرًا.

ربما تتساءلون: ألم يُعدم تيموثي ماكفيه بالحقنة القاتلة بعدما أقسم أنَّه تصرف وحده؟

بلى، قد فعل، ولكن يوجد كثيرون ممن يعتقدون أنَّه كان كاذبًا، ومن هؤلاء مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية الأسبق جيمس وولزي [177]، ومحامي ماكفيه الخاص ستيفن جونز.

أما روايتي فتفيد بأنَّ المسؤول المباشر عني بول هوفين كان خبيرًا في تفجير مدينة أوكلاهوما الذي قُتل فيه (168) شخصًا، من بينهم (19) طفلًا ورضيعًا [178] كانوا في حضانة في الدور الأرضي، وكان هوفين قد درس أسلوب التفجير والتصاميم الهندسية للبناية؛ ما أقنعه أنَّ المتفجرات وضعت بطريقة احترافية في بيت الدرج وحجرة المصعد، وقد استغرب من تخلُّف موظفي مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية عن الذهاب إلى مكاتبهم في يوم التفجير، وبدا

أنَّهم يعلمون أنَّ التفجير سيحدث. أما بالنسبة إلى مَن يُعتقد بتآمره مع ماكفيه، فقد درس هوفين التفجير من زاوية (الرؤوس الحليقة)؛ لمعرفة أي ارتباط لعرق (آري) قد يكون له علاقة بالثأر لعملية روبي ريدج في مدينة واكو بولاية تكساس التي قُتل فيها عدد من الأشخاص في مواجهة مع رجال الشرطة، لقد استطاع بعد هذا كله فهم العوامل المشتركة جميعها، ومع ذلك فقد ألح عليَّ هوفين بالبحث عن أي خيط يدل على تورط شرق أوسطي؛ لذلك يبدو من غير المنطقي الاعتقاد بأنَّ تيموثي ماكفيه وتيري نيكولز قد تصرفا وحدهما.

دعونا ننظر إلى الأمر من زاوية عملية؛ إنَّ إعداد قنبلة ذات قوة تدمير هائلة يتطلب معرفة وخبرة في تخزين المواد المتفجرة وخلطها، وزيادة القدرة التدميرية، وتخزين القنبلة المصنَّعة، ثم التخطيط الفني لنقلها، من دون التسبب في الانفجار قبل أوانه [179].

صحيح أنَّ ماكفيه ونيكولز كانا طموحين، ولكنَّ الاحتمال المؤكد أنَّ صانعي القنابل الذين تنقصهم الخبرة قد يفجرون أنفسهم قبل صنع قنبلة كبيرة، وحفظ مكوناتها المختلفة إلى حين نقلها إلى الموقع ثم تفجيرها، لقد تَسبَّبت تلك القنبلة في تفجير بناية من ستة طوابق وتحويلها إلى ركام، يوجد أمر غير مفهوم هنا.

يعتقد بعضنا أنَّ هذين الرَّجلين قد تلقيا إرشادًا فنيًّا لتنفيذ العملية، خاصةً إذا علمنا أنَّ السفر والمواد يحتاجان إلى تمويل ودعم مالي. يوجد فيلم وثائقي رائع اسمه مؤامرة: تفجير مدينة أوكلاهوما (Conspiracy? The Oklahoma City Bombing) يتحدث عن هذه الفكرة، وأنا أنصح بمشاهدة هذا الفيلم، وفيلمين آخرين لمزيد من العمق والتحليل، هما: الإرهابي الثالث: الرابط الشرق أوسطي في تفجير مدينة أوكلاهوما (Third Terrorist: The Middle Eastern Bombing Revelations) من إخراج جينا ديفيز، وأسرار تفجير مدينة أوكلاهوما (Oklahoma City Bombing Revelations) من إخراج باتريك بريلي [180].

لقد أنجز مُعِدو فيلم مؤامرة عملًا رائعًا ساعد على إعادة دراسة الحقائق، بما في ذلك روايات عشرة شهود عيان من الرجال والنساء الذين قالوا إنَّهم شاهدوا ماكفيه برفقة شاب شرق أوسطي في موقع الانفجار يوم التاسع عشر من شهر إبريل عام 1995م، قبل دقائق من الانفجار، وشهد ثلاثة موظفين من محل رايدر، الذي استأجر ماكفيه الشاحنة منه - بعد أداء اليمين- أنَّ رَجلين دخلا المحل معًا؛ أحدهما ماكفيه، والآخر عربي مجهول الهوية في منتصف

العشرينيات من عمره، لقد استُؤجرت الشاحنة من محل صغير، في بلدة صغيرة، لا يشهد الكثير من التعاملات التجارية. لذلك، فقد كان الأمر سهلًا عندما جاءت الشرطة، وأفاد الرجال الثلاثة بأنَّ رَجلينِ استأجرا الشاحنة؛ أحدهما ذو ملامح شرق أوسطية [181].

شوهد أيضًا رَجلان ملامحهما شرق أوسطية، وهما يركضان بأقصى سرعتهما بعيدًا عن البناية، ثم يقفزان داخل شاحنة سوداء قبل دقائق من الانفجار، وينطلقان بسرعة، وكادا يصدمان إحدى النساء بعد بنايات قليلة.

وكما قال مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية الأسبق وولزي لمُعدي الفيلم: «إنَّ عدد الشهود يُلقي عبئًا ثقيلًا على الذين يَدَّعون عدم وجود أي تورط أجنبي ليُثبِتوا صحة ما يقولون» [182].

أما المفاجأة الكبرى فكانت جواز سفر تيري نيكولز الذي أظهر أنَّه زار الفلبين خمس مرَّات (1990م– 1995م) بدعوى إحضار عروسه بالمراسلة، لكنَّه عاد بعد الزواج من دون زوجته.

والمثير في الأمر أنَّ نيكولز ورمزي يوسف كانا قد ترددا على ساوثيرن كوليج في الفلبين، المعروفة بأنَّها مكان لتجنيد مقاتلين لحركة أبي سياف الإسلامية، وذلك في الأشهر نفسها (نوفمبر 1994م– يناير 1995م). غني عن الذكر أنَّ رمزي يوسف هذا هو العقل المدبر للهجوم على مركز التجارة العالمي في عام 1993م، الذي اختبأ في الفلبين عام 1993م حتى اعتقاله عام 1995م [183].

والأمر الأكثر إثارة هو أنَّ أحد المُخبرين أفاد بأنَّه شاهد نيكولز في اجتماع مع رمزي يوسف، ناقشا فيه إستراتيجيات صنع القنابل وتفجيرها، وقد عرَّف نفسه في ذلك الاجتماع باسم المُزارع (وهي مهنته الحقيقية في ولاية كانساس).

والمفارقة أنَّ الهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م نُفِّذ بالطريقة نفسها التي استُخدمت في تفجير مدينة أوكلاهوما؛ أي شاحنة مستأجرة من محل رايدر، محملة بأسمدة كيميائية ونترات الأمونيوم، لذلك، فإنَّ أحد اللغزين سيؤدي إلى حل اللغز الآخر. يا لها من مصادفة رهيبة! إنَّ من السذاجة الاعتقاد أنَّ اثنين من الإرهابيين المعروفين يعيشان في حرم الجامعة الإسلامية أشهرًا عدَّةً، ثم يلتقيان أواخر عام 1994م وبداية عام 1995م، ثم يُنفِّذان أسلوب التفجير نفسه؛ لم يُخططا لتنفيذ هجوم مدينة أوكلاهوما في إبريل عام 1995م.

راجع بول هوفين التحقيقات الخاصة بتفجير أوكلاهوما بتركيز شديد، وتوصل إلى وجود عملية تمويه لإخفاء الحقائق، على غرار نظرية (الرصاصة الوحيدة) التي طرحها السيناتور آرلين سبكتر، المستشار القانوني للجنة وارين التي حققت في اغتيال الرئيس جون إف كينيدي.

يُذكَر أنَّ تيموثي ماكفية، الذي كان يعاني جنون العظمة، كره مشاركة تيري نيكولز في هذه العملية؛ لذلك يوجد شك في مصداقيته عندما يتعلق الأمر بتحديد الشركاء في الجريمة.

بعد هذا كله، جاءت الحكومة العراقية لتؤكد أنَّها تمتلك وثائق تُثبِت تورط جهات شرق أوسطية في تفجير أوكلاهوما، والهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م [184].

حسنًا، لقد أردت أن أرى ما بحوزة العراق؛ فأي إنسان آخر يقوم بعمل جاد في مكافحة الإرهاب، لا بُدَّ أنَّه يرغب في رؤيته أيضًا.

إنَّ عدم تفحصه سيُعَد دليلًا على عدم المسؤولية؛ لذلك، كنت أعود إلى نيويورك مرارًا للتحقق مما يملكه العراق، كان الدبلوماسيون يردون على أسئلتي بحماس شديد، ويبعثون باستفسارات إضافية إلى بغداد، وقد تلقوا تأكيدات أنَّ الوثائق تتعلق بتفجير أوكلاهوما ومركز التجارة العالمي.

ولكن، مَن الحلقة الرئيسة (المعروفة) بين هذين الهجومين؟ إنَّه رمزي يوسف، ولا شك.

فهل صحيح أنَّ العراق كان يملك وثائق مالية متعلقة به؟ وكما قال دبلوماسي عراقي سافر مع وفد من بغداد: «لا نعتقد أنَّ هذا سيكون له أي قيمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ولكنَّنا نعرف أنَّه سيكون مفيدًا لجهودك». ولكن، إذا كانت الوثائق تتعلق برمزي يوسف، فإنَّ تقدير هذا الدبلوماسي سيكون في غير محله.

إنَّ إسهام العراق وتعاونه لا يُقدَّران بثمن؛ إذ قد يساعدان على كشف تفاصيل شبكة التمويل السرية لتنظيم القاعدة منذ أيامه الأُولى.

بدأت صورة هذه الوثائق تتضح، وهذا ما أثارني كثيرًا؛ فقد أوضحت التقارير القادمة من بغداد أنَّ هذا الكنز يحتوي على سجلات مالية ومصرفية تعود إلى منتصف تسعينيات القرن الماضي.

كان هذا ما كنت أتمناه أنا والدكتور فيوز، وسيكون لذلك قيمة كبيرة من حيث تتبع تدفق أموال القاعدة؛ ذلك أنَّ معرفة حساب مصرفي واحد سيساعد على تعرف مصادر الأموال من دول أخرى. ربما تكون بعض هذه التعاملات غير قانونية، وبعضها الآخر ليس كذلك، لكنَّ كل واحد منها سيُفضي إلى معرفة مزيد من الحسابات المصرفية، وكان الحصول على هذه المعلومات سيؤدي إلى مصادرة عشرات الملايين من الدولارات.

إنَّ تتبع شبكة العنكبوت هذه من الشرق الأوسط إلى نيويورك وأوروبا والفلبين وإندونيسيا كان سيوقف تدفق نهر كامل من الأموال؛ ما يقطع شريان التمويل عن شبكة الإرهاب العالمية، ويجعلها تعيش على (الأموال القذرة) التي يأتي معظمها من تهريب الهيروين الذي يُدِرُّ على مقاتلي حركة طالبان في أفغانستان دخلًا يُقدّر بثلاثة بلايين دولار.

تُنتِج أفغانستان ما نسبته (85%) من الهيروين المتداول في العالم، وتعتمد عصابات المخدرات جميعًا على الحقول الأفغانية، لا علاقة للدين الإسلامي بهذا؛ لأنَّها أرباح مخدرات، ومنها يحصل الإرهابيون على الأموال.

عرض العراقيون وسيلة لتحديد هذه الشبكة ووقفها، ولكن بشرط واحد هو تسليم هذه الوثائق إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي، لقد أرادوا دعم التحقيقات القانونية في الأنشطة الإرهابية، بدلًا من الغرق في مستنقع الاستخبارات، وقد تعاطفت كثيرًا مع ذلك؛ فالاستخبارات قد تجد في الوثيقة شيئًا لا يرضيها، فتخفيها إلى الأبد.

من وجهة نظري، فإنَّ اهتمام العراق أظهر صدق هذه الوثائق، وهي ليست للعرض، وإنَّما لتحقيق نتائج، وما كان هذا الشرط ليمثل مشكلة؛ لأنَّه كان منسجمًا مع هدفنا الأول المتمثل في إرسال فريق عمل من مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى بغداد، حيث سيجد هذا الفريق فيها أشياء كثيرة تبقيه مشغولًا.

لكنَّني اتخذت إجراءً احتياطيًّا آخرَ؛ إذ قلت للمسؤولين العراقيين إنَّه إذا كانت الوثائق تتعلق حقيقةً بمدينة أوكلاهوما، فإنَّ رئيس شرطة المدينة سيسافر مع فريق مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى بغداد لاستلام الوثائق، وقد شرحت لهم كيف أنَّ رئيس الشرطة يشبه شيخ القبيلة الذي ربما يعرف عائلات ضحايا التفجير شخصيًّا، وأضفت إنَّه سيتعرض لإهانة

شخصية، وستتضرر سمعة العراق بخصوص التعاون في مكافحة الإرهاب إذا وصل بغداد، وتَبيَّن أنَّ الوثائق لا قيمة لها، ولا شك في أنَّه سيشعر بالخزي عندما يعود ويجتمع بتلك العائلات، ناهيك عن أنَّ الولايات المتحدة قد لا تغفر للعراق ذلك أبدًا (ولن يغفر لي أحد أيضًا!).

قلت لهؤلاء الدبلوماسيين – مرارًا وتكرارًا– إنَّ من الأفضل التراجع عن ادعائهم بدلًا من زرع أمل كاذب في نفوس تلك العائلات، وقد أعطيتهم فرصًا كثيرةً للتراجع.

ولكن، كل ما قلته لم يُخفهم، أو يثنِهم عن موقفهم. في مطلع شهر نوفمبر عام 2001م كانت جهودنا على وشك أن تُكلَّل بنجاح باهر، وأن يُعلَن النصر على جبهات عدَّة، حينما تعرَّضت لتجربة عاطفية في أثناء عملي.

إنه رجل في السفارة العراقية، أجل كان لا بُدَّ من وجود رجل في حياتي، بدأت علاقتنا عام 1997م، مثل أي علاقة ملاطفة، إلا أنَّ علاقاتي– مثل أي شيء آخر في حياتي– أثبتت في النهاية أنَّها مبهجة وخطيرة.

كان السيد (أ) داكن البشرة طويلًا أنيقًا، في الثلاثينيات من العمر، تميَّز مُحياه بشاربين وابتسامة عريضة خبيثة.

في تلك السنوات كان متوقعًا أن أزور السفارة العراقية في كل مرَّة تقصف فيها الولايات المتحدة مدينة بغداد، كنت أذهب إليها مرارًا في الوقت الذي تُنفِّذ فيه الولايات المتحدة عمليات عسكرية، كنت أدخل السفارة وعملاء المباحث السرية، أو حراس الأمن يقفون في الخارج، تبعًا لشدة المواجهة.

في ساعة متأخرة من إحدى تلك الليالي، وفي أثناء غارة أمريكية على بغداد، أخذني (أ) بين ذراعيه، ورقصنا نحو ساعة في قاعة الاستقبال بالسفارة، ليلتها خلعت حذائي، ورقصت بجوربي، رقصنا من دون موسيقى، غنَّى لي أغانيَ عراقيةً، وكان يتوقف من حين إلى آخر ليترجمها لي.

خارج السفارة، كان العملاء السريون يتجمعون في الشارع لمنع أي احتكاك مع الأمريكيين الغاضبين، وهو ما قد يعقد المواجهات بين البلدينِ، كانت ليلةً باردةً ماطرةً، كنت ألاحظ ردود

أفعالهم من النافذة، لقد بدوا مذهولين قليلًا وهم يُحدِّقون من الزجاج، وينظرون إلى الثنائي الراقص.

كانت علاقتنا خطيرة إلى حدٍّ ما، مرَّت أربع سنوات مُذ نُقِل صديقي إلى بغداد، وحدث يوم الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 2001م أنَّني كنت في اجتماع مع الدبلوماسيين في السفارة.

عندما رفعت رأسي رأيت صديقي القديم، مذهلًا، يقف في الممر، وهو ينظر إليَّ بابتسامة ساحرة، فتوقف قلبي للحظة، ثم قفزت من فوق الأريكة، وركضت إليه، وعانقته دون تفكير في رد الفعل، سمعت همسًا من حولي، وكذلك ضحكات خجولة، ورأيت وجوهًا مشدوهةً.

تَبيَّن لي بعد ذلك أنَّ (أ) كان ضمن وفد عراقي يزور نيويورك بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وأنَّه يحمل رسالة من القيادة العراقية، كانت الرسالة موجَّهةً إليَّ.

تشير الرسالة إلى أنَّ القيادة العراقية اتخذت في اجتماع لها قرارًا بحل المشكلات جميعها المعرقلة للسلام، وقد عُقد هذا الاجتماع في الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 2001م [185]، وقد كلف صديقي بنقل موافقة العراق على شروط وكالة الاستخبارات الأمريكية جميعها، واللافت في الأمر أنَّ صدام حسين قد اختار صديقي لحمل الرسالة.

أبلغت محتويات القرار إلى آندرو كارد والدكتور فيوز في رسالة بعثتها يوم الثاني من شهر ديسمبر عام 2001م [186]، وبذلك يكون مشروع عمل السلام الذي عرضناه قد أصبح رسميًّا ونهائيًّا وكاملًا.

والأكثر من هذا أنَّ الأمم المتحدة والعراق اتفقا، بدءًا بالثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 2001م، على استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة (من دون شروط)، وهي العبارة التي أصرت عليها وكالة الاستخبارات الأمريكية [187].

وبذلك يكون العراق قد التزم بأقصى معايير الامتثال التي طلبتها الولايات المتحدة، وكذلك الشفافية، وتسهيل سرعة دخول المواقع، بما في ذلك عمل مقابلات مع العلماء من دون أي حضور للمسؤولين العراقيين.

عندما سمعت ذلك هتفت ورفعت شارة النصر، لقد عملنا جاهدين من أجل هذه الكلمات الثلاث الصغيرة: (من دون شروط). لقد بدا الأمر بسيطًا، لكنَّه كان يعني كل شيء؛ كان يعني أنَّ العراق لن يتراجع عن التزامه بعملية التفتيش، وأن يتقبل ما يجب عمله من دون تذمر.

ومرَّةً أخرى، فقد سمح العراق لفريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي، أو الإسكوتلانديارد، أو الإنتربول بالعمل داخل حدوده، بما في ذلك إجراء تحقيقات وتحريات، وعمل مقابلات مع الشهود، وتنفيذ اعتقالات، فضلًا عن مراجعة الوثائق والسجلات المالية كلها التي تُثبِت وجود علاقة شرق أوسطية بالهجوم على مركز التجارة العالمي وتفجير أوكلاهوما [188].

وفي بادرة أخرى لحُسن النوايا سمح العراق لمكتب التحقيقات الفيدرالي بمقابلة السيد العاني؛ الدبلوماسي في السفارة العراقية ببراغ، الذي يقال إنَّه اجتمع في العاشر من شهر إبريل أو مايو عام 2001م بمحمد عطا، الذي قيل إنَّه العقل المدبر لهجمات الحادي عشر من سبتمبر.

وقد أكد لي صديقي (أ) أنَّه حقق مع العاني شخصيًّا، ونفى حدوث هذا الاجتماع، وقال إنَّ العاني مسلم علماني، يشرب الخمر، ويدخن، ولا يمكن أن يتعاطف مع التطرف الإسلامي بأي حال من الأحوال، وأضاف إنَّ السفارة العراقية وافقت على السماح لعملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي بمقابلة العاني على انفراد، والتحقُّق من الأمر [189].

كان هذا تطورًا مهمًّا؛ ففي صباح يوم الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 2001م، طالب مرشح الرئاسة الجمهوري جون ماكين العراق بإعلان موقف واضح من الاجتماع المزعوم في براغ، وبوجوب تعاون السيد العاني في التحقيقات [190]، وبعد أسبوعين، وفي التاسع من ديسمبر عام 2001م، كرَّر نائب الرئيس ديك تشيني هذه الاتهامات في برنامج (واجه الصحافة) [191].

توجد أشياء كثيرة كانت قد حُسمت قبل أن يفتح تشيني فمه؛ فقد سمحت الحكومة العراقية لعملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي بعمل المقابلة في اليوم نفسه الذي طالب فيه السيناتور ماكين بذلك، وقد أُبلغ كبير موظفي البيت الأبيض آندرو كلارك بالموافقة العراقية في الثاني من شهر ديسمبر عام 2001م، قبل أسبوع من انضمام نائب الرئيس تشيني إلى حملة توجيه

الاتهامات [192]، وقد بدا للمراقبين أنَّ تشيني هدفَ إلى تعزيز أثر انصياع العراق لمطالب الجمهوريين.

والغريب في الأمر أنَّ هذا الاستعراض الخطابي من كبار القادة الجمهوريين لم يصحبه أي إجراء بخصوص العرض العراقي. لقد كانت المطالبة بالتحقيق مع العاني جزءًا من حملة الكذب التي استغلها السياسيون في واشنطن للتلاعب بعواطف الناس؛ تحقيقًا لمصالحهم السياسية.

وبالمثل، فقد رفضت واشنطن استلام الوثائق المالية الخاصة بتنظيم القاعدة، وبدلًا من ذلك استولت وزارة العدل على الحسابات المصرفية للجمعيات الخيرية الإسلامية المرخصة التي تُسهم في بناء المجتمع، وإطعام الأرامل واليتامى، وتمويل المستشفيات والمدارس، والقضاء على اليأس الذي يُولِّد العزلة والعنف.

إنَّ الاستيلاء على أموال الجمعيات الخيرية لا يوقف -أُكرِّر- لا يوقف تدفق الأموال عن طريق الشبكة الإرهابية؛ ولذلك، فإنَّ أي سياسي في واشنطن يَظهر على شاشات التلفزة ليقول عكس ذلك، هو إنسان غبي.

ولأنَّني كنت الوسيط السري المكلف بضمان تعاون العراق؛ فقد صدمني هذا الخداع، ولم يكن ذلك آخر مرَّة للأسف؛ فقد كان الكثير مما قيل عن الحادي عشر من سبتمبر مجرد حركات استعراضية بلباس سياسي، مجرد خداع واستعراض مسرحي، ولكنَّني لم أُدرك ذلك في حينه.

أما الموضوع الثالث في برنامجنا، الذي كان نصرًا عظيمًا للولايات المتحدة، فهو الوعد العراقي بمنح شركات النفط الأمريكية عقود استكشاف الحقول النفطية وتطويرها على قدم المساواة مع الشركات الروسية والفرنسية، وعدم معاقبة الولايات المتحدة لدعمها العقوبات، أو لاعتداءاتها العسكرية الكثيرة.

في المرحلة الأُولى كان العراق قد منح امتيازات إلى شركة لوك أويل الروسية، وشركات النفط الفرنسية، ولم يكن ينوي الإخلال بالتزاماته السابقة، إلا أنَّه أكد أنَّ باستطاعة الشركات الأمريكية المشاركة في عقود الدرجة الثانية والثالثة من هذه المشروعات.

أمـا مسـتقبلًا فيمكـن لشـركات النفط الأمريكيـة أن تحصل على عقود الدرجـة الأُولى من مشـروعات الاستكشـاف والتطويـر [193]، وسـتحظى الشـركات الأمريكية بالأولويـة فيما يخص مشتريات المعدات النفطية لأغراض الإنتاج ومد أنابيب النفط.

وأمـا المكسـب الكبـير (الرابع) الـذي حققته وكالة الاسـتخبارات الأمريكية، فـكان موافقة العـراق علـى عودة الشـركات الأمريكية إلى القطاعـات الاقتصادية العراقيـة كلها، والحصول على حصتها السابقة لحرب الخليج عام 1990م.

لـن تتعرَّض هذه الشـركات أيضًا لغرامات بسـبب العقوبات التي اسـتمرت عشـر سـنوات، أمـا المعدات العسـكرية ذات الاسـتخدام المزدوج فسـتخضع للرقابة (شـرط أن يُـدلي الدكتور فيوز أمام الكونغرس بشـهادته عن الشركات الأمريكية التي زودت العراق بالأسلحة قبل حرب الخليج الأُولى) [194].

وزيـادةً في تأكيـد مصداقيته؛ عرض العراق منح الشـركات الأمريكيـة الأفضلية بخصوص عقود المستشفيات ومستلزمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الأدوية، والمعدات الطبية، وكذلك الحال بالنسبة إلى شركات الاتصالات اللاسلكية، كانت هذه العقود كلها تُبشِّر بدخل جيد لهذه الشركات يُقدَّر بعشرات البلايين من الدولارات، وتأمين وظائف وأرباح كبيرة للمساهمين [195].

في أثنـاء رحلتـي إلـى بغداد أضاف المسـؤولون العراقيون جزرة مغرية أخـرى إلى الصفقة؛ تتمثل في رغبة العراق شـراء مليون سـيارة أمريكية الصنع سـنويًّا مدَّة عشر سنوات، كان لهذا العرض فوائد ومزايا عدَّة، أبرزها إنعاش سوق قطع غيار السيارات الأمريكية، وتوفير آلافٍ من فرص العمل في قطاع صناعة السـيارات الذي كان يعاني مشـكلات عديدة، كانت تلك الصفقة ستنقذ صناعة السيارات الأمريكية، واقتصاد ديترويت وميتشغان، وسوق العقار.

وأخـيرًا، وافـق العـراق على وقف التصـدي للطائـرات الأمريكية والبريطانيـة المقاتلة التي تراقـب منطقـة الحظـر الجـوي في شـمال البـلاد وجنوبهـا مـدَّة ثلاثـين يومًـا تسـبق انطـلاق المفاوضات، أو قبل تطبيق أي تسوية شاملة. وفي حال وافقت الولايات المتحدة على حل القضايا العالقة، فإنَّ العراق سيُثبِت حُسن نواياه بتطبيق وقف إطلاق النار هذا فورًا [196].

وهكذا، يكون العراق قد وافق يوم الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 2001م، وقبل (16) شهرًا من الغزو، على مجمل المطالب التي قدَّمتها وكالة الاستخبارات الأمريكية، فضلًا عن عدم التعرُّض للمصالح الأمريكية في حال رفع العقوبات.

لقد شعرت بالنشوة؛ فقد أنجزنا شيئًا عظيمًا بخصوص تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر، والسلام في الشرق الأوسط.

وتوقعت أن يحظى فريقنا بالإطراء والمديح من البيت الأبيض، وأعضاء الكونغرس من الحزبين، ومجتمع الاستخبارات. وأخيرًا، حدَّد قادة أمريكا أهدافهم، وواجه فريقنا التحدي لتحقيقها، لقد حققنا نصرًا مذهلًا.

أخبرنا آندرو كلارك بنجاحنا هذا في رسالة يوم الثاني من ديسمبر عام 2001م، وبعثنا نسخة منها إلى الدكتور فيوز، ونظرًا إلى ما حققناه من نتائج في مسيرة السلام؛ فقد كان منطقيًّا إبلاغ البيت الأبيض بذلك، إذ لا يُعقَل أن أُحقِّق هذا الإنجاز من دون الإبلاغ عنه!

قامت أعمالي جميعها على كتابة مراسلات إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية من أجل توثيق تقدمنا، علمًا بأنَّ المسؤولين عني أكدوا مرَّات عدَّة أنَّ مجتمع الاستخبارات سيكون في حِلٍّ إذا لم يهتم بهذه النتائج، فهذه وظيفتهم في المقام الأول، وإنكار هذه النتائج سيكون مثل شهادة الزور التي ترسل صاحبها إلى السجن.

كانت النهاية السعيدة لجهودنا في متناول اليد، ولكنَّ مهمتي لم تنتهِ بعدُ.

جاءت أعياد الميلاد، فتوقف العمل، ومع ذلك توقعت من البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات الأمريكية أن يتحركا سريعًا في بداية السنة الجديدة، وطال الانتظار، فجاء الربيع ولم يحدث شيء، إلا أنَّ أوساط الكونغرس، من ديمقراطيين وجمهوريين، كانت تتحدث في مجالسها الخاصة عن تلقيها معلومات تُؤكِّد نجاح المباحثات.

كنت في المرحلة الأخيرة من هذا المشوار الطويل، وللتأكد أنَّ الأمور تسير على ما يرام، عقدت جلسات متواصلة في شهري يناير وفبراير عام 2002م مع دبلوماسيين عراقيين في نيويورك [197].

وقد تحولت محادثاتنا إلى مراجعةٍ لقضايا الخلاف في عمليات التفتيش السابقة. كانت الولايات المتحدة قد ادعت أنَّ التصرفات العراقية أفضت إلى عدم الامتثال؛ لذلك ومن أجل ضمان النجاح مستقبلًا؛ ناقشنا المشكلات الماضية كلها بالتفصيل، كان على العراق هذه المرَّة أن يقوم بكل شيء بطريقة مختلفة، وكان على الدبلوماسيين أن يوضِّحوا بدقة تغييرات معينة ضرورية.

يمكنني إثبات أنَّ هذه الاجتماعات قد حدثت؛ لأنَّ وزارة العدل ذكرتها في مذكِّرة الاتهام. ولكن، في غير التواريخ الصحيحة لمعظمها.

أظهرت صور المراقبة أيضًا أنَّ الاستخبارات الأمريكية (وربما البريطانية) كانت تتابعنا في شهري يناير وفبراير من عام 2002م [198].

اجتمعنا في فندق صغير قريب من مبنى الأمم المتحدة؛ إذ لم يكن ممكنًا عقد هذا الاجتماع في مكان مفتوح، وقد استمر هذا الاجتماع حتى ساعة متأخرة من الليل؛ ما جعل عودتي إلى ميريلاند مستحيلة.

بعد نصف ساعة من حجز غرفة في الفندق، توقف المصعد المزعج مقابلها، ليخرج منه رجل وامرأة، ثم دخلا الغرفة المجاورة لغرفتنا مباشرةً، وكان ذلك يحدث في كل مرَّة نجتمع فيها؛ ما يُؤكِّد لي أنَّ الاستخبارات كانت يقظةً تمامًا، وبالرغم من عدم معرفتي أي الوكالات كانت تراقبنا، فقد كنت متأكدةً أنَّ الجواسيس يتابعون اجتماعاتنا من كثب.

والطريف في الأمر اعتقادي أنَّ الاستخبارات الأمريكية كانت تريد حصر اجتماعاتنا في غرفة معينة في الفندق؛ فقد عدت مع الدبلوماسيين – بعد توقف لأسابيع قليلة- لنجد منظرًا مدهشًا: كان السرير غير مرتَّب، والبطانية ملقاة مثلما تركتها، وكانت علبة شراب غازي نصف ممتلئة على الطاولة، وسلة المهملات مليئة بمخلفات وجبة الدجاج التي تناولناها آخر مرَّة، كان واضحًا أنَّ عاملة النظافة لم تدخل الغرفة منذ ثلاثة أسابيع، وأن لا أحد نام فيها.

نظرنا جميعًا إلى تلك الغرفة، وتوصلنا إلى استنتاج سريع مفاده أنَّ الغرفة مليئة بأجهزة التنصت (طلب العراقيون غرفة أخرى فورًا).

هـل كنـت مُتشـكِّكةً؟ ربما، ولكن ما كان للجواسيـس أن يعرفوا ما يُخطـط له العراقيون بعد الحادي عشر من سبتمبر من دون دخول هذه الغرفة ليكونوا معنا.

كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية قد طلبت ضمان سير عملية التفتيش بطريقة صحيحة، وعـدم تـرك أي شـيء للمصادفة، لقد كان ضروريًّـا نجاح هذه العملية بعـد كل هذا التخطيط الدقيق والجهد الذي استغرق (17) شهرًا.

وبصـرف النظـر عـن رأيـك في وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة، فقـد أوفـت هـذه الوكالـة بالتزاماتها إلى أقصى درجة ممكنة، وبنت مشروعَ عملٍ محكمًا للسلام يشمل المناحي الممكنة جميعها للمصالح الأمريكية.

وأنا أنفي بشـدة أن أكون، أو أي من الوسـطاء السـريين، متورطين في نشـاط إجرامي؛ لأنَّ صـور المراقبـة [199] تُثبِـت أنَّ الجانـب الأمريكـي كان علـى اطـلاع كامـل لمـا يجـري، وأنَّني كنت أُطلِعهـم علـى مكان الاجتماعـات ومواعيدها؛ فأنا لم أكن أعمل وحـدي، ولم يطلب إليَّ أحد أن أتوقـف عـن العمل بعد الحادي عشـر من سـبتمبر، وقد أَبلـغ ضابط وكالة اسـتخبارات الدفاع المسـؤول عنـي، بول هوفين، مكتب التحقيقات الفيـدرالي لاحقًا، أنَّه تحدث إليَّ نحو (50–60) مرَّةً بعد الحادي عشر من سبتمبر.

بعد هذه الجلسـات الطويلة كلها حان الوقت في منتصف فبراير لتسـليم موافقة العراق إلى الأمم المتحدة. أخذت الموافقة، ثم سـلَّمتها شـخصيًّا إلى مجلس الأمن، وإلى دائرة أوسـع من السفارات المعروفة بمعارضتها للعقوبات، وقد وثَّقت أعمالي بإرسال رسائل عن طريق الفاكس إلى السفراء جميعهم المعتمدين لدى الأمم المتحدة [200].

أنـا فخـورة لأنَّني قمت بذلك، ومـن العبث أن يُنكِر مَن ينتقدني ذلك؛ لأنَّ مكتب التحقيقات الفيـدرالي قـدَّم دليلًا من تسـجيلات التنصـت لإثبات ذلك في المحكمة، والشـيء المحير هو أنَّ السـفراء وكبار الدبلوماسـيين في الأمم المتحدة قد اعتادوا أن لا يُحرِّكوا سـاكنًا إلا بعد التزام العراق باتفاقية التفتيش عن الأسـلحة، ولم يكونوا مسـتعدين للمسـاعدة على حل المشـكلة إلا بعد نجاح المحادثات الأولية. وباسـتثناء سـفير ماليزيا حاسـمي آغام [201]، لم يخاطر أيٌّ منهم للمشاركة في جهود البحث عن حل ما، تمامًا مثلما حدث في قضية لوكيربي.

لكنَّ المواقف تغيرت بسرعة البرق بعد (48) ساعة من استلام رسائل الفاكس التي أرسلتها بخصوص موافقة العراق على عملية التفتيش (من دون شروط)؛ إذ أعلن مجلس الأمن أنَّ الوقت قد حان للدخول في حوار مباشر مع العراق، وطلب إلى العراق إرسال وفد إلى نيويورك يوم الثامن والتاسع من شهر مارس عام 2002م؛ بغية التوصل إلى صيغة لغة فنية للاتفاق [202].

وما دام العراق قد وافق على شروط الامتثال الصعبة التي وضعتها واشنطن، فإنَّ الأمم المتحدة ستتولى صياغة المسودة بسرعة.

إلى هنا، يكون عملي قد انتهى، باستثناء شيء واحد، بعده ستكون مهمتي لاستئناف عملية التفتيش عن الأسلحة قد انتهت بعد (18) شهرًا.

كان من المقرر أن أسافر إلى بغداد في الأسبوع الأول من شهر مارس عام 2002م [203]، مع بدء محادثات نيويورك، لقد وجدت أشياء كثيرة على المحك، وكان يهمني شخصيًّا نجاح المحادثات؛ لأنَّ الوضع سيكون كارثيًّا لو تراجع العراق عن التزاماته، وفي الأحوال كلها، كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية على علم ببرنامج سفري، وأنا أُؤكِّد أنَّني لم أسافر إلى أي مكان في الشرق الأوسط تحديدًا من دون إبلاغ الاستخبارات بتحركاتي وكيفية العثور عليَّ إذا واجهتني مشكلة ما، خاصةً أنَّه يوجد بعض الأشخاص الخطرين الذين لم تكن جهودي تعجبهم. كانت هذه هي المرَّة الأُولى التي تأكدت فيها شكوكي.

كان لرحلتي إلى بغداد هدف ثانٍ، هو استشراف علاقتي بصديقي الدبلوماسي القديم، السيد (أ)، وما ستؤول إليه الأمور بشأنها.

خطر ببالي أنَّها كانت مبادرةً عظيمةً من صدام حسين ليختار صديقي كي يحمل الرسالة، ففي عالم الاستخبارات المليء بالشكوك لا يوجد شيء اسمه مصادفة، فإذا كان هذا الدبلوماسي قد عاد إلى نيويورك، فهذا يدل على أنَّ صدام حسين يستخدمه لهدف ما، خاصةً أنَّه يعرف بعلاقتنا العاطفية السابقة، لكنَّ السؤال المهم هو: ما هذا الهدف؟ من المؤكد أنَّ صدام حسين لم يكن موضع ثقة من أحد.

يوجد أيضًا عامل الخطر الذي قد يتعرض له بسبب علاقتنا السابقة، فسلامته قد تصبح أولويتي القصوى؛ ما يتطلب اتخاذ إجراءات خاصة لحمايته، ولكن لا يوجد خطر حتى الآن، وما عليَّ إلا أن أنتبه، وأن لا أقع في أخطاء.

كنت في الوقت نفسه أشعر بالمرارة والغضب؛ فقد ظللت أُلِحُّ على الدكتور فيوز ليدفع لي مطالبات مالية مستحقة من أيام مفاوضات لوكيربي. وربما يستغرب الأمريكيون حين يعرفون أنَّ الوسطاء السريين لا يحصلون على أجرهم إلا بعد إتمام مشروعاتهم.

بالنسبة إليَّ، فقد كان كل مشروع من مشروعاتي صعبًا جدًّا، وكان مشروع لوكيربي مستحيلًا، وفي مثل هذه الحالات، كان الوسطاء غالبًا يستسلمون؛ لأنَّ المهمة تكون صعبةً معقدةً، وهذا يُفسِّر سبب تأخر وكالة الاستخبارات الأمريكية في دفع المكافآت إلى ما بعد إكمال المشروعات.

هذا لا يعني أنَّ النقود لم تكن متوافرة؛ فقد تسلَّم الدكتور فيوز مبلغ (13) مليون دولار من مخصصات الميزانية الطارئة لتحقيقات الحادي عشر من سبتمبر، كنت يومها في مكتبه عندما وصلت الأخبار الطيبة عن طريق مكالمة هاتفية.

في ذلك الوقت كان الكونغرس يدين لي بمبلغ لا يستهان به لقاء جهودي الناجحة في قضية لوكيربي، والمدمرة كول، ومشروعاتي المتفرقة في قضايا الإرهاب التي تمتد لتصل الهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م.

ولأنَّه كان مسؤولي المباشر؛ فقد كان الدكتور فيوز يتحكم في الدفعات المالية، مع أنَّه شخصيًّا لم تكن له اتصالات مباشرة بالعراق أو ليبيا؛ لذلك طلبت جزءًا من تلك المبالغ، ليس من أجلي فقط، وإنَّما من أجل صديقي في بغداد، الذي قد تكون حياته في خطر إذا اقتنع صدام حسين أنَّه أصبح صديقًا لفريق عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي، وقد أردت في زيارتي لبغداد أن أُقدِّم له أكبر حافز للتعاون، وفي حال أقنعته بذلك، فإنَّه يستحق كل دولار يحصل عليه.

ولأنَّني كنت أعلم بوجود تلك الثروة (13 مليون دولار)؛ فقد ظللت أضغط على الدكتور فيوز حتى تاريخ مغادرتي، ليدفع لي جزءًا من النقود، فهذا ما خصصه الكونغرس لأجله، أليس كذلك؟

كان ثلث ذلك المبلغ كافيًا -في الأغلب- لتحقيق أهدافنا كلها في العراق، أما المبلغ المتبقي فيكفي لدفع أتعابي وأتعاب الدكتور فيوز وهوفين. وللعلم، فقد خُصِّص للجنة التحقيق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر مبلغ (11) مليون دولار فقط، وقد تَبيَّن أنَّ الدكتور فيوز كانت لديه مشروعات أخرى؛ إذ كان يبني بيتًا ضخمًا على مقربة من مقر وكالة الاستخبارات الأمريكية، وأراد أن يستحوذ على المبلغ كاملًا.

ربما يقول المدعي العام أو مكتب التحقيقات الفيدرالي إنَّني لم أتصل بالدكتور فيوز قط، ولم أطالب بالنقود، وإنَّني هربت إلى بغداد بكل بساطة. ولأنَّني كنت أجهل ما يُخبِّئه لي المستقبل؛ فقد تلقيت تأكيدات من وزارة الخارجية أنَّ العراق ملتزم تمامًا بإنجاح عمليات التفتيش عن الأسلحة [204]. وعندما أنهيت اجتماعي بالدكتور سعيد حسن، الذي أصبح نائب وزير الخارجية، شعرت بارتياح شديد؛ لأنَّ جهود الوساطة السرية قد تكللت بالنجاح.

أصبح الوضع أكثر إثارة؛ فقد كان صديقي القديم عضوًا كبيرًا في جهاز المخابرات العراقية، وقد أُوكلت إليه مهمة العمل ضابط اتصال مع فريق مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات الأمريكية، وبالرغم من موقف العراق المعلن للتعاون مع سياسة مكافحة الإرهاب، فإنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات الأمريكية طلبا أكثر مما يمكن أن تعطيه الحكومة العراقية، ولم يَقصر عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي مهمتهم على متابعة أهداف صدام حسين فحسب، بل كان عليهم إبقاء أعينهم مفتوحة طوال الوقت على أهداف أخرى، ولا شك في أنَّ حياة صديقي قد تتعرَّض للخطر إذا شعر صدام أنَّ علاقةً وثيقةً تربطه بالأمريكيين، أو ربما يقتله بعض الجهاديين.

ويكفي أن أقول إنَّني رجوته أن يُقدِّم المساعدة، فوافق على ذلك، مُعرِّضًا نفسه لأخطار كبيرة في سبيل مساعدة مكتب التحقيقات الفيدرالي، أو الإنتربول، أو الإسكوتلانديارد على تحديد الأهداف الإرهابية المتحركة داخل العراق.

وقد وعد أيضًا أن يخبرنا عندما يصلون إلى العراق، ويطلعنا على أمكنة إقامتهم، والأشخاص الذين يجتمعون بهم، والأنشطة التي يمارسونها. قد يكون بعضهم ممن يكرههم صدام حسين، ولكنَّ آخرين قد يحظون بحماية خاصة كان يتعيَّن على صديقي اختراقها.

شعرت بغبطة شديدة، وعندما عدت إلى الولايات المتحدة توقعت أن أتلقى سيلًا من المديح والإطراء على ذكائي ومهارتي في زرع هذا العميل برأس المخابرات العراقية، كان هذا إنجازًا عظيمًا؛ لمعرفتي أنَّ العملاء داخل العراق كانوا يُعَدون على أصابع اليد الواحدة [205]، كما قال المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية جورج تينيت أمام الكونغرس.

ولإثبات وعده بالمساعدة؛ كان أول عمل يقوم به صديقي هو تحديد مجموعة من الأردنيين الذين لجؤوا إلى العراق لتلقي العلاج الطبي في الأسبوع الأول من شهر مارس عام 2002م، كان واضحًا أنَّهم أصيبوا وهم يقاتلون في أفغانستان، قال صديقي إنَّهم لم يذهبوا إلى الأردن خوفًا من الاعتقال.

كان أحد هؤلاء الجهاديين عملاقًا بحسب وصفه، كان هذا الوصف ينطبق على أبي مصعب الزرقاوي المعروف بتنظيمه عددًا من الهجمات على جيش الاحتلال الأمريكي؛ ما أدى إلى مقتل مئات من المواطنين العراقيين والجنود الأمريكيين [206]، وفي الحقيقة، فإنَّ الزرقاوي وصل إلى بغداد في الأسبوع الأول من شهر مارس للعلاج من جروح أصيب بها في أفغانستان، وهو موعد وصولي إلى العاصمة العراقية.

لكنَّ تقارير إعلامية لاحقة ذكرت أنَّه وصل بغداد في شهر مايو من عام 2002م، وكانت هذه محاولةً لحماية الجمهوريين من الانتقاد بعد فشلهم في اعتقاله.

أبلغني صديقي أنَّ الجهادي الشاب مطلوب للسلطات الأردنية. وكما قال صديقي: «بعض الرجال حيوانات، هذا الرجل أسوأ مَن رأيت في حياتي، إنَّ مكانه السجن، ويجب أن يظل فيه».

عرض صديقي تسليم الزرقاوي إلى عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي؛ لأنَّ الاستخبارات العراقية توقعت أنَّه سيثير مشكلات خطيرة أينما حل، وكان العراقيون حريصين على تسليمه، لكنَّ الأمريكان لم يأخذوه.

أعطيت صديقي قائمةً بأسماء الإرهابيين المتورطين في تفجير طائرة (البان آم 103) فوق لوكيربي، بمَن فيهم أبو نضال، ورجوته أن يفعل ما بوسعه لاعتقاله إذا ظهر في بغداد.

في شهر يوليو عام 2002م اقتحمت الشرطة العراقية البناية التي كان أبو نضال يعيش فيها، وعرف العالم أنَّ هذا الإرهابي الأسطوري قُتل في تبادل إطلاق النار، وهو يقاوم عملية الاعتقال، أو ربما انتحر عندما حوصر.

بعد مقتله مباشرةً تحدث أصدقاؤه وعائلته في لبنان صراحةً عن تورطه في تفجير لوكيربي، وعن أسفه لأنَّ مواطنًا ليبيًّا (عبد الباسط المقراحي) حُكم عليه بالسجن مدى الحياة بسبب جريمة لم يقترفها [207]. لقد أثَّر صديقي بصورة رئيسة في القضاء عليه.

كانت رحلتي إلى بغداد ناجحةً جدًّا. وإذا كانت الولايات المتحدة صادقةً في ملاحقة الإرهابيين في العراق، فإنَّ عليها الإفادة من ضابط الاستخبارات العراقي الذي يتبوأ منصبًا حساسًا.

إلا أنَّ ما يدعو إلى السخط هو اتهامي بالتواطؤ معه، وتهديدي بالسجن بعدما جنَّدته، وعملت على حمايته في بغداد، وقد أظهرت هذه الاتهامات استخفاف الإدارة الأمريكية بأرواح المتعاونين الأجانب، وأرى أنَّه من الواجب على قادة الكونغرس وكبار مسؤولي الاستخبارات الأمريكية أن يعيدوا التفكير في الأمر؛ لأنَّ ذلك يُظهرنا بصورة سيئة أمام العالم، وأعتقد أنَّهم مَدينون لي بالاعتذار.

مبادرة الديمقراطية

كانت المفاجأة الكبرى غير المتوقعة – بعد وصولي بغداد– هي دعوتي إلى تناول طعام الغداء مع أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة في نادي الصيد.

في أثناء تناول طعام الغداء كان يشار إلى المسؤول العراقي الكبير بلفظ (سعادته)، وحين سألت مرافقين عن اسمه مرَّات عدَّة، كانوا يقولون: لقد أخبرناه. يمكنك أن تناديه: سعادتك.

— هل هذا هو اسمه؟

— نعم.

عن طريق الصور ونشرات التلفاز التي تناولت اجتماعات الوزارة العراقية، استطعت التعرف إلى هذا الرجل الذي لم يكن أكثر من مراسل في اجتماعات مجلس قيادة الثورة؛ إذ كان يحمل أوراقًا، ثم ينحني أمام صدام حسين لتوقيعها، وهذا ما زاد في حيرتي من سؤال سعادته المفاجئ: «ما الأهمية التي توليها الولايات المتحدة للإصلاحات الديمقراطية في العراق، والتي قد تُسهم في تخفيف التوتر بين البلدين؟».

وبحسب ما قاله سعادته، فإنَّ صدام ربما لن يكون موجودًا، ربما يكون قد ذهب. لقد صدمني ما قاله، حتى إنَّني أخذت أسأل نفسي عما إذا كان صدام على وشك أن يموت. وإلا، فإنَّ أي تخمين بخصوص مستقبله يُعَد خيانةً؛ لأنَّ الحكام المتسلطين لا يحبُّون مَن يتحدث عن الذين سيخلفونهم، وقد يُقتل مَن يجرؤ على مثل هذا الحديث.

وحين لاحظ سعادته ذهولي واستغرابي أكد لي أنَّ صدام يعتزم ممارسة دور بعيد عن الحكومة، وأنَّه سيدعم أي تطوير للمؤسسات الديمقراطية يُعزِّز المشاركة في السُّلْطة.

ولأنَّني كنت -شخصيًّا- من الناشطين المنادين بالديمقراطية؛ فقد تفاعلت معه كثيرًا، وتطرَّقت إلى ما طالب به الاتحاد الأوروبي تركيا من إصلاحات ديمقراطية لتتأهّل لعضوية الاتحاد. ولأنَّني كنت أتوقع أن أسمع مجرد اقتراح رمزي أو شكلي لالتزام العراق بالإصلاح، فقد دهشني عمق النظر والإبداع في حل المشكلات كما ورد في الاقتراح العراقي، وبدا لي أنَّ صفقة الإصلاحات الديمقراطية جاءت نتيجة لدراسة متأنية، ومن المهم الإشارة هنا إلى أنَّ هذا الاقتراح قد طُرح قبل سنة من الغزو، وقبل أشهر من التهديد الأمريكي العلني بشن هجوم عسكري على بغداد.

حماية المنفيين

كما قال سعادته، فقد أعدَّ المسؤولون العراقيون خطة حقيقية لضمان سلامة المنفيين العائدين من لندن وطهران وديترويت، ليتمكنوا من الانضمام إلى العملية السياسية [208].

وأضاف بأنَّ العراق سيدعو دول العالم إلى إعادة فتح سفاراتها في بغداد، التي وصفها سعادته بأنَّها مناطق سيادية لهذه الدول، ولا يستطيع العراق مهاجمة أي شخص يقيم في

هـذه المناطـق أو اعتقالـه؛ لأنَّ أي اعتداء على أي سـفارة يُعَد عملًا حربيًّـا مُوجَّهًا إلى دولة تلك السفارة.

ذكر سـعادته أنَّه يمكن لهؤلاء المنفيين العودة إلى بغداد، والسـكن في تلك المناطق المحمية، وأنَّ العـراق سيسـمح للسـفارات باتخاذ إجـراءات أمنية لحمايتهم، وامتـلاك البيوت المجاورة لتوسيع مساحة هذه المناطق.

ووفقًا لهذه الخطة، سيُسمح لهؤلاء العائدين بالعبور الآمن إلى مقار أحزابهم السياسية في بغداد، وستُوفِّر الإجراءات الأمنية التي تتخذها السفارات الحماية لهم داخل البلاد.

إنشاء الأحزاب السياسية ومقارها

بعد عودة المنفيين إلى العراق، فإنَّهم سيُمنحون حق إنشاء الأحزاب السياسية، بما في ذلك فتح مقار لها في أنحاء البلاد جميعها [209]، وسيكون لهم الحق في إصدار صحف معارضة، وربما محطات إذاعية وتلفزيونية. أكد (سعادته) أنَّ الحق الأخير يعتمد على استعداد الأمم المتحدة لتعديـل (أو رفـع) العقوبـات التي أدَّت إلى التضييق على وسـائل الإعلام، والحد من تطويرها. وفي الأحـوال كلهـا، فإنَّ صدام حسـين كان مسـتعدًّا لتقاسـم جزء من دخل النفـط مع المنفيين العائدين ما دام حجم التمويل هذا لا يُؤثِّر سلبًا في عملية توفير الغذاء والدواء للشعب العراقي.

وفي الختـام، اقترح سـعادته أن يرأس الرئيـس الأمريكي الأسـبق جيمي كارتر وفـدًا دوليًّا لمراقبة الانتخابات المقبلة في العراق.

ومن المعروف أنَّ جيمي كارتر يُشرِف على فرق مراقبة الانتخابات في مختلف أنحاء العالم، وهـولـن يتسـامح أبـدًا مـع أي تزوير للانتخابـات في العـراق، أو في أي مكان آخـر، ويتعيَّن على المجتمع الدولي أن يثق بهذا المراقب البارز المعروف بنزاهته، الذي سيدعم هذه (الديمقراطية الوليدة) في العراق بطريقة فاعلة.

لقد دهشـني كثيرًا هذا الحديث في عصر ذلك اليوم في نادي الصيد العراقي، كان حديث الرجل يوحي بالخيانة؛ فمجرد الإيحاء بأنَّ صدام حسين قد يتخلى عن السيطرة على مفاصل الحكومة كلها يعني الإعدام رميًا بالرصاص.

ثم سألت نفسي: هل يمكن أن يكون صدام مصابًا بمرض عضال سيدفعه إلى التخلي عن الحكم، والقبول باستلام الشعب للسلطة؟

تَبيَّن بعد الغزو أنَّ صدام حسين لم يكن مريضًا، فاستنتجت أنَّ كلام سعادته كان واقعيًّا؛ فقد يكون صدام أدرك أنَّ عهده قد شارف على نهايته، فشرع يُعِد إستراتيجيةً لاستقبال التغيير المحتوم؛ لكيلا يجرفه في طريقه، وليضمن سلامته وسلامة عائلته.

ومهما كان الدافع إلى هذا الحديث، فإنَّه مثل رؤية ذكية إبداعية للديمقراطية، وهذا ما لم يحصل عليه العراقيون من جورج بوش. لقد أرست الخطة الأسس الرئيسة للتغيير السياسي الشامل، وإنشاء المؤسسات الاجتماعية والسياسية الضرورية من أجل التحول إلى التعدُّدية، بعيدًا عن الحشد العسكري، أو إثارة الاحتقان الطائفي، لقد كانت خطة عمل تستحق التعميم على مناطق الصراع الأخرى.

عند عودتي إلى فندق الرشيد بحثت في شبكة الإنترنت، فوجدت أنَّ المحاكم الإسكتلندية قد رفضت طلب الاستئناف الذي قدَّمه عبد الباسط المقراحي المدان في قضية تفجير طائرة (البان آم 103)، وبذلك لم يعد لديَّ أو لدى الدكتور فيوز ما يمكن أن نُقدِّمه لقضية لوكيربي.

وهذا يعني أيضًا أنَّ مهمتي قد انتهت، وبدا مستقبل ليبيا مشرقًا فاعلًا بحسب ما رأيت.

جاء شهر مارس عام 2002م (قبل سنة من الغزو)، كان الشتاء يقترب من نهايته في ميريلاند حيث أعيش في ضواحي واشنطن على بُعْد أميال قليلة من الكونغرس. عندما غادرت بغداد كان العالم يتطلَّع بأمل إلى أن يعمَّ السلام والازدهار منطقة الشرق الأوسط، كنت أشاهد محطات التلفاز، وأستمع إلى المتحذلقين والسياسيين وهم يثرثرون عن عودة مفتشي الأسلحة إلى العراق، كان هذا إنجازي بعد هذه المعاناة الطويلة، وكنت سعيدةً لمشاهدتهم هذه المرَّة.